مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد التاسع - التاريخ - تموز 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.09.25.12

العلاقات الاقتصادية البريطانية اللبنانية 1979 - 1990

م.م أسراء غيثان عبد الجبار
الجامعة العراقية / كلية التربية

مستخلص:

ارتبطت بريطانيا ولبنان بعلاقات اقتصادية، وقد توجت تلك العلاقات بسلسلة من الاتفاقيات ، والتي عدت من اوثق الروابط الاقتصادية بين البلدين، كما شهدت العلاقات بين البلدين تطورا كبيراً، بسبب الحرب الأهلية اللبنانية وتأثيرها على الاقتصاد اللبناني، وما رافقها من الاجتياح (الإسرائيلي) للبنان، والذي دمر البنى التحتية اللبنانية، مما دفع عدد من الدول إلى تقديم المساعدات الاقتصادية، والتي أسهمت بإعادة البنية التحتية اللبنانية، لذلك قدمت بريطانيا مساعدات اقتصادية بصورة مباشرة، أو غير مباشرة أما عن طريق منظمات الأمم المتحدة او عن طريق الاتحاد الأوربي والذي عدت بريطانيا مساهماً أساسيا فيه.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا ، لبنان ، علاقات اقتصادية .

British-Lebanese Economic Relations 1979-1990

Ms. Israa Ghaithan Abdul Jabbar
University of Iraq/College of Education

Abstract :

Britain and Lebanon have had economic relations, and these relations were crowned by a series of agreements, which were considered the closest economic ties between the two countries. Relations between the two countries also witnessed a major development, due to the Lebanese civil war and its impact on the Lebanese economy, and the accompanying (Israeli) invasion of Lebanon, which destroyed the Lebanese infrastructure, which prompted countries to provide economic aid that contributed to the restoration of the Lebanese infrastructure. Therefore, Britain provided economic aid directly, or through aid provided through the European Union, to which Britain was considered a major contributor.

Keywords: England , Lebanon , Economic relation .

المقدمة وتحليل المصادر

أولاً : أهمية الموضوع:

شهدت العلاقات الاقتصادية تطوراً لاسيما مع حاجة لبنان إلى المساعدات الاقتصادية التي قدمتها بريطانيا سواء بشكل مباشر أو عن طريق المنضمات الأممية او عن طريق الاتحاد الأوربي الذي شكلت بريطانيا جزء أساسي فيه، اختير عام 1979، منطلق للدراسة كونه شهد تولي مارغريت تاتشر الحكم في بريطانيا، في حين كانت لبنان تحت وطأة الحروب والصراعات الداخلية والخارجية، واختير عام 1990 نهاية الدراسة كونه شهد نهاية حكم تاتشر ونهاية الحرب الأهلية اللبنانية .

ثانياً: هيكلية البحث:

تكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، جاء المبحث الأول بعنوان :"**نبذه تاريخية عن العلاقات الاقتصادية البريطانية اللبنانية** 1963- 1978" وتطرق المبحث الثاني والذي أعطي عنوان: "**الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين بريطانيا ولبنان** 1979- 1990" وتناول المبحث الثالث: "**المساعدات المالية البريطانية للبنان** -1979 1990".

ثالثا: إشكالية البحث : تدور إشكالية البحث من خلال الإجابة على التساؤلات الأتية :

1) هل العلاقات الاقتصادية بين البلدين وليدة اللحظة ا مان هناك روابط واتفاقيات بينهما.

2) ما هي ابرز الاتفاقيات بين بريطانيا ولبنان.

3) هل قامت بريطانيا بأرسال مساعدات مالية إلى لبنان.

رابعاً: تحليل المصادر :

اعتمد البحث على عدد من المصادر، جاءت الوثائق الغير منشورة في مقدمتها ومنها وثائق سلسلة المعاهدات لبريطانيا المعروفة باسم: (Treaty,Series)، احتوت تلك الوثائق على كافة الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا مع كافة الدول، وكان بعضها باللغتين العربية والإنكليزية، واعتمد البحث على عدد من الوثائق المنشورة ابرزها محاضر مجلس العموم البريطاني المعنونة (House of Commons) والمختصرة (H,C)، واحتوت المحاضر على المصادقة على عدد من الاتفاقيات، فضلاً عن مناقشة قضايا المساعدات البريطانية للبنان خلال فترة البحث.

التمهيد

مراحل تطور في مسار العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا ولبنان حتى العام 1979

شهدت العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا ولبنات تطوراً، لاسيما بعد أزمة 1958[1]، وقد

(1) اندلعت ثورة 1958 في عهد كميل شمعون والتي اتخذت طابعًا طائفيًا من جهة وسياسيًا من جهة أخرى، فقد قسمت المجتمع اللبناني إلى معسكرين عرضتّها بلا هوادة لتدخلات خارجية،لقد دامت أزمة 1958 حوالي ستة أشهر، من أيار إلى تشرين الأول. واتخذت طابع انتفاضة شاركت فيها أكثرية مسلمة وأقلية مسيحية ضد حكم الرئيس كميل شمعون، وإن ما جرى في تلك المدة، ثورة كانت أو حربًا مدبّرة من الخارج أو نزاعًا داخليًا وأيًا كانت الأسباب، أدى إلى انتهاء الأزمة لمصلحة محزنة، والتصدع الذي أحدثته بين الأطراف اللّبنانيّة ولّد سلسلة طويلة من النّزاعات والخلافات التي أنذرت بلا شك بحرب جديدة ظهرت في بداية السبعينات من القرن الماضي. وفي نهاية تشرين الأول 1958م غادر آخر جندي أمريكي أرض لبنان . للمزيد ينظر : ياسر خزاعلة، تاريخ اللازمة السياسية في لبنان، 1957-1958 دراسة محكمة، دار الخليج، 2007.

توج ذلك التطور بتوقيع اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على الأرباح الناتجة عن الشحن والنقل الجوي، الموقعة في بيروت في 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1963، وقد تضمنت الاتفاقية ثمانية بنود منها، إعفاء الحكومة اللبنانية جميع الدخل الإجمالي عن الأعمال والنقل عبر الجمهورية اللبنانية، وتشارك بريطانيا الأخرى من قبل في مثل تلك الأعمال من مراقبة الدخل والضرائب الأخرى على الدخل أو الشمول التي قد لا أو أصبحت مستحقة في الجمهورية اللبنانية، وإعفاء حكومة بريطانيا من كل الناتج عن الأعمال والنقل بين بريطانيا ولبنان[1].

صادق مجلس العموم البريطاني على الاتفاقية بجلسته التي عقدت في 21 كانون الأول (ديسمبر) 1963، وأشار المجلس إلى ضرورة ان تكون الاتفاقية شاملة للأمور التجارية والاقتصادية بين البلدين وعدم اقتصارها على الازدواج الضريبي على الأرباح الناتجة عن الشحن والنقل الجوي[2].

كما أشارت الاتفاقية فيما يخص المملكة المتحدة إلى المواطنين البريطانيين والشركات والمؤسسات التي تشكلت بموجب القانون الساري، أما فيما يتعلق بلبنان فأشارت الاتفاقية أيضًا إلى مصطلح الاستثمار وحددت أصوله بالخصوص.

استمرت العلاقات الاقتصادية بالتطور بين البلدين، لاسيما مع تبادل المذكرات بينهما حول مراجعة الجدول الخاصة باتفاقية الخدمات الجوية الموقّعة في بيروت في 15 آب (أغسطس)1951[3]، وتم الاتفاق على تعديلها في 6 شباط (فبراير) 1969، وتضمن التعديل ملحقين على شكل أبواب تضمن الأول يجوز لشركة أو شركات الطيران المعينة من بريطانيا، في كل الرحلات الجوية أن تتجاهل التوقف في أي من النقاط المذكورة أعلاه، شريطة أن تبدأ الخدمات المتفق عليها على تلك الطرق عند نقطة في أراضي بريطانيا، وتضمن الثاني، جواز قيام شركات الطيران المعينة من قبل لبنان في كل الرحلات الجوية أن تتجاهل التوقف، شريطة أن تبدأ الخدمات المتفق عليها على تلك الطرق عند نقطة في الأراضي اللبنانية[4].

وخلال الفترة ما بين تشرين الأول(أكتوبر) 1975، آب (أغسطس) 1976، قامت الحكومة البريطانية بتوفير مبلغ إجمالي قدره (50) ألف جنيه إسترليني، بما في ذلك (25) ألف جنيه إسترليني، كمنحة لجهود الإغاثة التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان ، و(25) ألف جنيه إسترليني كمدفوعات للصليب الأحمر البريطاني لتغطية

(1) Treaty,Series,006/1965: Cmnd2513,Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of the Lebanon constituting an Agreement for the avoidance of Double Taxation on Profits derived from Shipping and Air Transport, 24-Oct-1963.

(2) House of Commons, Volume 704: debated on Monday 21 December 1964.

(3) تكونت الاتفاقية من بابين وملاحظتين وأربعة عشر بنداً. للمزيد ينظر:
Treaty, Series, 006/1953, Cmnd 8739, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic for Air Services between and Beyond their respective territories [with Exchange of Notes], 15- August -1951.

(4) Treaty Series 006/1965: Cmnd251, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of the Lebanon constituting an Agreement for the avoidance of Double Taxation on Profits derived from Shipping and Air Transport, 6-February-1969.

تكاليف معينة من الإمدادات الطبية إلى لبنان[1].

ومع تحسن الوضع الأمني توسعت نطاق عمليات الإغاثة التي اشتدت الحاجة إليها، واعتقدت الحكومة البريطانية ان لبنان بحاجة إلى مساعدات كجزء من جهد دولي منسق شاركت فيه هيئات الأمم المتحدة، ودول جامعة الدول العربية، واقترحت وزارة الخارجية البريطانية تخصيص(450) ألف جنيه إسترليني إضافية، ليصبح المجموع(500) ألف جنيه إسترليني، لاستخدامها على النحو التالي[2]:

(أ) مبلغ إضافي قدره (250) ألف جنيه إسترليني لعمليات الإغاثة الفورية التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(ب) (150) ألف جنيه إسترليني استجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء صندوق ائتماني تابع للأمم المتحدة لتوجيه إمدادات الإغاثة من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية باعتبارها وكالات منفذة.

(ج) (50) ألف جنيه إسترليني تكون متاحة حسب تقدير وحدة الكوارث التابعة لي لدعم أعمال الإغاثة في لبنان التي قامت بها الوكالات التطوعية في المملكة المتحدة.

ويتم الحصول على موافقة البرلمان على الخدمة الجديدة المذكورة في (ب) أعلاه في تقدير تكميلي للتصويت على المساعدات الخارجية، وفي انتظار تلك الموافقة، أقترح أن يتم تغطية النفقات اللازمة على (أ) و(ب) أعلاه من خلال سلف قابلة للسداد من صندوق الطوارئ.

وساهمت بريطانيا بتمويل المساعدات الطارئة بمبلغ (100)، ألف وحدة حسابية لصالح لبنان، وتوصي المفوضية الآن بمساهمة إضافية قدرها (400) ألف وحدة حسابية، ليصل المجموع إلى نحو (285) ألف جنيه إسترليني[3].

أرسلت بريطانيا بمهمة استكشافية إلى بيروت في كانون الثاني (يناير) 1976 تحت رعاية لجنة التجارة في الشرق الأوسط، وفي أعقاب تلك الزيارة، تم الإعلان عن ندوة تم فيها تقديم تقرير مباشر عن آفاق إعادة الإعمار ومشاركة الشركات البريطانية، وقدمت الحكومة، من خلال سفيرها في بيروت، عروضاً للحكومة اللبنانية لعدد من المشاريع التي عملت وزارة التنمية الخارجية على تنفيذها[4].

أبدت الشركات البريطانية استعدادها لتوفير الأموال اللازمة للدراسات الخاصة بإعادة بناء مرفأ بيروت والمناطق الصناعية والإسكان المرتبط بها؛ وتوفير خبير زراعي لدراسة أشكال المساعدة المناسبة؛ كما تم توفير المعدات اللازمة لمستشفى ووزارة الأشغال في بيروت[5].

وقع الجانبان اتفاقية بفتح التفضيلات التعريفية على المنتجات التي تغطيها لبنان في مدينة لوكسمبورج، 28 حزيران (يونيو)1977وتضمنت الاتفاقية ثلاث مواد، أشارت المادة الأولى إلى تعليق الرسوم الجمركية المطبقة في بريطانيا على واردات المنتجات التي تغطيها من الفحم والصلب والتي يكون منشأها لبنان، وتطرقت المادة الثانية تطبق الأحكام التي تحدد قواعد

(1) H,C, Volume 921: debated on Thursday 25 November 1976.
(2) H,C, Volume 923: debated on Thursday 25 November 1976
(3) Ibid.
(4) H,C, Volume 222: debated on Thursday 25 December 1976
(5) H,C, Volume 222: debated on Thursday 25 December 1976

المنشأ لتنفيذ الاتفاق المؤقت بين الطرفين، والثالثة إقرار البلدين بالاتفاق المشترك بينهما مع اتخاذ أي تدابير حماية طارئة يقترحها احدهما[1].

ناقش مجلس العموم البريطاني الاتفاقية بجلسته التي عقدت في 10 نيسان (أبريل)1978 واعتبر ان اتفاقيات الضرائب المزدوجة المحدودة التي غطت أرباح الشحن أو النقل الجوي دخلت حيز التنفيذ، وأشار إلى إقراره عدد من الاتفاقيات الخاصة بالضرائب مع بلدان أخرى[2].

المبحث الثاني : الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين بريطانيا ولبنان 1979 - 1990

شهدت العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا ولبنان، تطوراً كبيراً بعد عام 1979، توجت تلك العلاقات بمجموعة من الاتفاقيات المنفردة بين الدولتين، أو مع مجموعة من الدول الأوربية اتفاقيات (متعددة)[3].

وقع الطرفان في بيروت في31 كانون الثاني (يناير) 1983، اتفاقية منفردة بين الحكومة البريطانية وحكومة الجمهورية اللبنانية بشأن نشر وحدة بريطانية في القوة المتعددة الجنسيات (اليونيفل)[4] في لبنان، وقد تكونت الاتفاقية من بندين تناول الأول منها كيفية نشر القوات وتكون من سبع نقاط تضمنت النقطة السابعة إعفاء جميع أفراد القوة البريطانية وممتلكاتها ومعداتها التي يتم إدخالها إلى لبنان من أي شكل من أشكال الضرائب أو الرسوم[5].

جرى توقيع اتفاقية زيت الزيتون وزيتون المائدة متعددة الأطراف في ا تموز (يوليو)1986، وتكونت الاتفاقية من اثنان وستون بنداً نظمت بموجبها تجارة الزيتون، ومن اهم بنودها[6]:

المادة الأولى: تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المتكاملة للاقتصاد العالمي لمنتجات الزيتون؛ والحفاظ على ظروف عمل عادلة في جميع أنحاء

(1) Treaty Series 048/1977: Cmnd7204, Decision of the Representatives of the Governments of the Member States of the European Coal and Steel Community, meeting within the Council, opening tariff preferences for products covered by that Community and originating in Lebanon, 28-Jun-1977

(2) H,C, Volume 957: debated on Wednesday 8 November 1978.

(3) عمر عبد الله كامل، التكامل الاقتصادي العربي، مركز الأهرام، القاهرة، 1995،ص 20.

(4) القوات المتعددة الجنسيات: هي قوة حفظ سلام دولية توسطت فيها الولايات المتحدة عام 1981 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وفي أغسطس 1982 بعد وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الولايات المتحدة عام 1981 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تكوّنت القوة متعددة الجنسيات من أربع دول كقوة فاصلة تهدف إلى الإشراف على الانسحاب السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية. تضمّن المشاركون القوة الأمريكية ،وفوج الفرسان البريطاني، والقوة الفرنسية، والمظليين الإيطاليين من لواء فولغور، مهمتها القوة ضمان انسحاب جميع القوات الأجنبية؛ ومساعدة ودعم وتدريب الجيش اللبناني وتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية، إلى جانب تعزيز جميع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك الجيش للمزيد ينظر : بول كينيدي، برلمان الإنسان الأمم المتحدة: الماضي، الحاضر، المستقبل، ترجمة: رؤوف عباس، مؤسسة هنداوي، بريطانيا، 2023، ص 112.

(5) Treaty Series TS 009/1983, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic concerning the Deployment of a British Contingent for the Multi-National Force in Lebanon, 31-Jan-1983.

(6) Treaty Series TS 009/1986, International Agreement on Olive Oil and Table Olives, 1986, as Amended and Extended, 1993, 1-Sep-1986

صناعة زراعة الزيتون ومنتجاته أو الأنشطة الناتجة عنها من أجل رفع مستوى معيشة السكان المشاركين فيها، تعزيز تنسيق سياسات الإنتاج والتصنيع والتسويق لزيت الزيتون وزيوت ثفل الزيتون وزيتون المائدة وتنظيم سوق تلك المنتجات؛ ودراسة وتسهيل تطبيق التدابير اللازمة للمنتجات الأخرى لشجرة الزيتون، وتشجيع البحث والتطوير لوضع تقنيات يمكنها من الزيتون وصناعة منتجات الزيتون من خلال التخطيط الفني والعلمي، وتشجيع نقل التكنولوجيا والتدريب في قطاع الزيتون، وتسهيل دراسة وتطبيق التدابير المصممة لتوسيع التجارة الدولية في منتجات الزيتون من أجل زيادة الموارد التي تستمدها البلدان المنتجة، وخاصة البلدان النامية المنتجة، من صادراتها وتمكين نموها الاقتصادي وتنميتها الاجتماعية من التعجيل، مع مراعاة مصالح المستهلكين.

وأشارت المادة التاسعة إلى تكوين مجلس يتولى عملية الأشراف على الاتفاقية، وتعهد الأعضاء المنتجون بشكل رئيسي بوضع مبلغ (600.000) دولار أمريكي تحت تصرف المجلس عن كل سنة تقويمية، وذلك للدعاية المشتركة المحددة في الفصل الرابع عشر من تلك الاتفاقية، ويجوز زيادة المبلغ المذكور أعلاه من قبل المجلس بشرط ألا تزيد مساهمة أي عضو دون موافقته، ومن ناحية أخرى، أن يتطلب أي تغيير يحدث في هذا الصدد في الأسهم المشار إليها في المادة (20)، قرارًا بالإجماع من الأعضاء المنتجين بشكل رئيسي.

وأوضحت المادة السادسة والثلاثون إلى قيام المجلس بإجراء دراسات بهدف تقديم توصيات إلى الأعضاء لتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبشكل أعم، توحيد سوق زيت الزيتون على المدى الطويل من خلال تطبيق التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تشجيع بيع زيت الزيتون بأسعار تنافسية على مستوى المستهلك، وذلك لتضييق الفارق السعري بين زيت الزيتون وغيره من الزيوت النباتية الصالحة للأكل، وخاصة من خلال منح المساعدة، وبهدف تحقيق ذلك التوحيد، يقوم المجلس أيضًا بإجراء دراسات لتوصية الأعضاء بحلول مناسبة للمشاكل التي قد تنشأ فيما يتعلق بتطور السوق الدولية لزيت الزيتون وزيت ثفل الزيتون، من خلال الترتيبات المناسبة، مع مراعاة اختلالات السوق الناتجة عن التقلبات في الإنتاج أو عن أسباب أخرى، ويدرس المجلس السبل والوسائل لضمان التوسع في التجارة الدولية وزيادة استهلاك زيت الزيتون. وعلى وجه الخصوص، تقدم اللجنة توصيات مناسبة إلى الأعضاء بشأن[1]:

(أ) اعتماد واستخدام عقد دولي موحد للمعاملات في زيت الزيتون وزيت ثفل الزيتون.

(ب) إنشاء وتشغيل مكتب التوفيق والتحكيم الدولي للتعامل مع أي نزاعات تتعلق بالمعاملات في زيت الزيتون وزيت ثفل الزيتون؛

(ج) وضع معايير موحدة للخصائص الفيزيائية والكيميائية والعضوية لزيت الزيتون وزيت ثفل الزيتون؛

(د) وضع أساليب موحدة للتحليل.

ويتخذ المجلس أي تدابير يراها مفيدة لقمع المنافسة غير العادلة على المستوى الدولي، بما في ذلك المنافسة من جانب الدول التي ليست أطرافاً في هذه الاتفاقية أو من جانب

(1) Treaty Series TS 009/1986, International Agreement on Olive Oil and Table Olives, 1986, as Amended and Extended, 1993, 1-Sep-1986 ,op,cat

الأشخاص الذين هم من مواطني تلك الدول[1].

وقعت الحكومتان البريطانية واللبنانية في اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات في 16 شباط (فبراير) 1990، وقد تكونت الاتفاقية من أربعة عشر مادة أهمها[2]:

المادة الأولى: التعاريف لأغراض تلك الاتفاقية:

أولاً: يعني مصطلح المستثمر:

- **فيما يتعلق بالمملكة المتحدة:**

1. الأشخاص الطبيعيون الذين يستمدون وضعهم كمواطنين بريطانيين من القانون الساري في المملكة المتحدة

2. الشركات والمؤسسات والجمعيات التي تأسست أو تشكلت بموجب القانون الساري في أي جزء من بريطانيا أو في أي إقليم يمتد إليه هذا الاتفاق.

- **فيما يتعلق بلبنان:**

1- الأشخاص الطبيعيون الذين يستمدون وضعهم كمواطنين لبنانيين من القانون الساري في لبنان.

2- الشركات والمؤسسات والجمعيات التي تأسست أو تشكل بموجب القانون الساري في لبنان.

3- يعني مصطلح "الاستثمار" كل نوع من الأصول، ويشمل على وجه الخصوص، ولكن ليس حصريًا، ما يلي:

أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكذلك أي حقوق ملكية أخرى، مثل الرهن العقاري وحقوق الامتياز والتعهدات.

ب- الأسهم والسندات في شركة وأي شكل آخر من أشكال المشاركة في شركة.

ت- المطالبات بالأموال أو بأي أداء بموجب عقد له قيمة مالية.

ث- حقوق الملكية الفكرية، مثل حقوق النشر وبراءات الاختراع والتصميمات أو النماذج الصناعية والعلامات التجارية أو الخدمية والأسماء التجارية والعمليات الفنية والمعرفة والسمعة الطيبة، فضلاً عن الحقوق المماثلة الأخرى المعترف بها بموجب قوانين الأطراف المتعاقدة[3].

د- الامتيازات التجارية بموجب القانون العام، بما في ذلك الامتيازات للبحث عن الموارد الطبيعية أو استخراجها أو استغلالها فضلاً عن جميع الحقوق الأخرى الممنوحة بموجب القانون أو العقد أو بقرار من السلطة وفقًا للقانون.

- **يشير مصطلح "العائدات":**

إلى المبالغ التي تدرها الاستثمارات، وتشمل على وجه الخصوص، ولكن ليس حصريًا، الأرباح والأرباح الموزعة والفوائد ومكاسب رأس المال والإتاوات أو الرسوم الأخرى، بغض النظر عن الشكل الذي يتم به دفع العائد[4].

(1) Treaty Series TS 009/1986, International Agreement on Olive Oil and Table Olives, 1986, as Amended and Extended, 1993, 1-Sep-1986, op,cat.

(2) Treaty Series 003/1990: Cm5358, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic for the Promotion and Reciprocal Protection of Investments, 16-Feb-1990

(3) Treaty Series 003/1990: Cm5358, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic for the Promotion and Reciprocal Protection of Investments, 16-Feb-1990,op,cat.

(4) Treaty Series 003/1990: Cm5358, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic for

• **يعني مصطلح "الإقليم**

1) فيما يتعلق بالمملكة المتحدة:

بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بما في ذلك البحر الإقليمي وأي منطقة بحرية تقع خارج البحر الإقليمي بريطانياوالتي تم أو قد يتم تعيينها في المستقبل بموجب القانون الوطني بريطانياوفقًا للقانون الدولي كمنطقة يجوز بريطانيامارسة حقوقها فيها، فيما يتعلق بقاع البحر وباطن الأرض والموارد الطبيعية وأي إقليم يمتد إليه ذلك الاتفاق[1]

2) فيما يتعلق بلبنان:

أراضي الجمهورية اللبنانية، بما في ذلك البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة وكذلك الجرف القاري الذي يمتد خارج حدود المياه الإقليمية التي تمارس عليها الدولة المعنية، وفقًا للقانون الداخلي والدولي، السيادة وحقوق السيادة والاختصاص.

المادة الثانية: وتكونت من:

1. يشجع كل طرف متعاقد ويهيئ الظروف المواتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار في إقليمه، ويسمح بمثل هذه الاستثمارات، مع مراعاة حقه في ممارسة الصلاحيات المخولة له بموجب قوانينه.

2. يجب أن تحظى استثمارات مستثمري كل طرف متعاقد في جميع الأوقات بمعاملة عادلة ومنصفة، ويجب أن تتمتع بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، ولا يجوز لأي طرف متعاقد بأي شكل من الأشكال أن يضعف من خلال تدابير غير معقولة أو تمييزية إدارة أو صيانة أو استخدام أو التمتع أو التخلص من استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه[2].

3. يجب على كل طرف متعاقد في إطار تشريعاته الوطنية أن ينظر بعين العطف إلى طلبات دخول وإقامة الأشخاص من الطرف المتعاقد الآخر الذين يرغبون في دخول إقليم الطرف المتعاقد السابق فيما يتعلق باستثمار؛ وينطبق نفس الشيء على طلبات الحصول على تصاريح العمل للأشخاص العاملين من الطرف المتعاقد الآخر الذين يرغبون فيما يتعلق باستثمار في دخول إقليم الطرف المتعاقد السابق والإقامة هناك للعمل.

المادة الثالثة: وتكونت من[3] :

1. لا تكون المعاملة التي يمنحها كل طرف متعاقد لاستثمارات الطرف المتعاقد الآخر داخل إقليمه أقل تفضيلاً من تلك التي يمنحها كل طرف متعاقد للاستثمارات التي يقوم بها مستثمروه داخل إقليمه، أو من تلك التي يمنحها كل طرف متعاقد للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو أي دولة ثالثة داخل إقليمه، إذا كانت هذه المعاملة الأخيرة أكثر تفضيلاً.

2. لا يجوز لأي طرف متعاقد في إقليمه أن يخضع مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، فيما يتعلق بإدارة استثماراتهم أو صيانتها أو استخدامها أو التمتع بها أو التصرف فيها، لمعاملة أقل تفضيلاً من تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة.

3. لا يجوز تفسير أحكام هذه المادة على نحو يلزم طرفاً متعاقداً بتمديد استفادة مستثمري

---

(1) Ibid.

the Promotion and Reciprocal Protection of Investments, 16-Feb-1990,op,cat

(2) Treaty Series 003/1990: Cm5358, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic for the Promotion and Reciprocal Protection of Investments, 16-Feb-1990,op,cat

(3) Ibid

واستثمارات الطرف المتعاقد الآخر من أي معاملة أو تفضيل أو امتياز ناتج عن أي اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو منظمة تكامل اقتصادي إقليمي قائمة أو مستقبلية أو اتفاقية دولية مماثلة يكون أي من الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها أو يصبح طرفاً فيها، أو أي اتفاقية أو ترتيب دولي يتعلق كلياً أو رئيسياً بالضرائب أو أي تشريع محلي يتعلق كلياً أو رئيسياً بالضرائب[1].

4. يشجع كل متعاقد ويهيئ الظروف المواتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار في أكثره، التعاون مثل هذه الاستثمارات، مع التمتع بحقه في ممارسة الصلاحيات المخولة له بموجب قوانينه.

5. يجب أن تستثمر الاستثمارات مستثمري كل طرف متعاقد في جميع الأوقات بمعاملة عادلة ووصفة، ويجب أن تتمتع بالحماية وتتكامل في أكثر الطرف المتعاقد الآخر[2].

6. يجب على كل طرف متعاقد في إطار وجهاته الوطنية أن ينظر بعين العطف إلى طلبات دخول وإقامة الأشخاص من الطرف المتعاقد الآخر الذي يرغب في دخول التعاقد المتعاقد السابق فيما يتعلق بالاستثمار؛ وينطبق نفس الشيء على طلبات الحصول على تصاريح العمل للموظفين من الطرف المتعاقد الآخر الذين يرغبون في العمل فيما يتعلق بالاستثمار في أكثر الطرف المتعاقد السابق والإقامة هناك.

وتضمنت المادة الحادية عشر:

تطبق الاتفاقية الحالية أيضًا على الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين قبل دخول تلك الاتفاقية حيز النفاذ، ومع ذلك، لا تنطبق الاتفاقية على النزاعات التي نشأت قبل دخولها حيز النفاذ[3].

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان بدأ يتحسن اقتصادها نتيجة الزيادة في عدد السكان لاسيما في مجال المصدرات والمستوردات اللبنانية إلى دول أخرى غير بريطانيا وسنوضح في الجدول أدناه ذلك.

جدول (1) يظهر الميزان التجاري اللبناني من العام 1979 وحتى العام 1983

السنة	المصدرات اللبنانية	المستوردات اللبنانية	الميزان التجاري
1979	117.258	37.425	79.883
1980	125.159	22.181	102.978
1981	125.387	32.656	92.731
1982	190.284	51.762	138.523
1983	260.910	69.509	191.401

نقلاً عن: سمير صادق، العلاقات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد (316)، في 17 مارس 1986، ص23.

وترى الباحثة حجم الزيادة للمصدرات اللبنانية الخارجية وكذلك زيادة من المستوردات اللبنانية مما يعطي الميزان التجاري اللبناني مرونة وتطور.

(1) Treaty Series 003/1990: Cm5358, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic for the Promotion and Reciprocal Protection of Investments, 16-Feb-1990,op,cat

(2) Ibid

(3) Treaty Series 003/1990: Cm5358, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic for the Promotion and Reciprocal Protection of Investments, 16-Feb-1990,op,cat

المبحث الثالث : المساعدات المالية البريطانية للبنان 1979 - 1990

قدمت الدول العديد من المساعدات المالية للبنان، ومن تلك الدول بريطانيا التي قدمت مساعدات مالية خلال عام 1979[1]، اذ أجرت الحكومة البريطانية اتصالات مع منسق الأمم المتحدة للجنة المساعدة لإعادة إعمار وتنمية لبنان، الذي ساعد الحكومة اللبنانية على تحديد وتلبية احتياجات جميع المجتمعات التي عانت من صعوبات نتيجة للاضطرابات[2] في لبنان[3] .

ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية عام 1979، بتقديم مساعدات إضافية بلغت قيمتها الإجمالية (56500) جنيه إسترليني من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، لضحايا الصراع، فضلا عن مواصلة المسؤولون في وزارة الخارجية الاتصال بوكالات الإغاثة لمعرفة ما قد يكون من المفيد تقديمه[4].

سأل وزير الخارجية وشؤون الكومنولث بيتر كارنغتون (Peter,Caringtون)[5]، عام 1980 عن المساهمة التي قدمتها بريطانيا لمنسق الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث تجاه الإغاثة في لبنان، وما هو حجم مساهمة بريطانيا في عمله؛ وما إذا كانت بريطانيا ستقدم أي مساهمة لبرنامج الإغاثة وإعادة التأهيل التابع لليونيسيف في لبنان؛ وهل ما قدمت مساهمة لاستعادة إمدادات المياه والخدمات الصحية الأساسية في بيروت[6].

أجاب وزير الخارجية وشؤون الكومنولث بما نصه: **"قدمت منظمة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية مساهمة لا تقدر بثمن في مجال الإغاثة في لبنان من خلال جمع المعلومات وتقييمها ونشرها وتعبئة المساهمات في مجال الإغاثة. فضلا عن المساهمة السنوية بريطانيا والتي تبلغ نحو (4٪)، من ميزانية الأمم المتحدة، والتي تعود بالنفع على منظمة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، فقد عملت إدارة التنمية الخارجية البريطانية عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، وفي مناسبتين تمكنت من الاستجابة لطلب منظمة الأمم المتحدة**

(1) Toufic Gaspard, A Political Economy of Lebanon, 1948-2002: The Limits of Laissez-faire, Brill,2004,p123.

(2) تمثلت تلك الاضطرابات بالحرب الأهلية اللبنانية والتي بدأت من عام 1975، وامتدت حتى عام 1990. للمزيد ينظر: باسم احمد هاشم الغانمي، موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الكوفة، 2014، ص 71.

(3) FCO 93/1099 , Reconstruction aid and technical assistance to Lebanon from UK1979- 1985, London,1986.

(4) Ibid

(5) بيتر كارنغتون : ولد في مدينة تشيلي في لندن عام 1919، تخرج من معهد ايتون في لندن، ودخل أكاديمية ساند هيرست الحربية ، ترقى إلى رتبة ماجور في سلاح رماة القنابل اليدوية ، عين في عام 1959 فائد للبحرية ، ثم عين بعد ذلك 1970 حتى عام 1974، عين وزيرا للخارجية من عام 1979 حتى عام 1982 عندما قدم استقالته من منصبة ، شغل منصب الأمين العام لحلف الناتو من 1984 حتى عام 1988، ثم عين بعد ذلك مستشارا من 1984 حتى 1991، احيل إلى التقاعد، توفي عام 2008 . للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990،ج5، ص35.

(6) H,C ,Volume 986: debated on Wednesday 11 June 1980.

لتنسيق المساعدات الإنسانية بالحصول على طائرة مستأجرة لنقل الإمدادات التي تشتد الحاجة إليها".

وأشار إلى قيام بريطانيا مبلغ إجمالي للمساعدات الإغاثية المتعددة الأطراف والثنائية التي تقدمها بريطانيا للبنان الآن أكثر من(2)، مليون جنيه إسترليني، ولكن لم يتم تخصيص أياً من تلك الأموال على وجه التحديد لإصلاح إمدادات المياه أو خدمات النظافة الأساسية، وفيما يتصل بنداء اليونيسيف، ورغم استعداد بريطانيا للانضمام إلى المناقشات الدولية بشأن الإغاثة وإعادة التأهيل، ألا انه لم يتخذ أي قرار بشأن مساهمة بريطانيا أو بشأن كيفية توجيه مثل تلك المساهمة، وعدت بريطانيا حالياً من كبار المانحين للموارد العامة لمنظمة اليونيسيف وتساهم بنحو(6) ملايين جنيه إسترليني سنوياً[1].

أما الأونروا فأشار إلى مساهمة بريطانيا بمبلغ(4)، ملايين جنيه إسترليني لها بشكل عام هذا العام، واستخدم بعض تلك الأموال في لبنان ، فضلا عن مليون جنيه إسترليني من المساعدات الغذائية ومساعدات الكوارث الخاصة بقيمة (386.534)، جنيه إسترليني والتي تم خصيصها للبنان، ويتم مراجعة مسألة ما إذا كان من الممكن توفير أي مخصصات إضافية في السنة المالية الحالية [2]، اتفق الوزراء على لوائح جديدة لمشاريع الطاقة التجريبية حتى 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983، كما تم الاتفاق على مسودة تفويض للمجتمع للمشاركة في المفاوضات بشأن مساعدات إعادة الإعمار للبنان من أجل مشروع إمداد المياه في الدامور بالقرب من بيروت [3].

وأوضح وزير الخارجية وشؤون الكومنولث خلال تصريح له لصحيفة التايمز البريطانية وقال ما نصه: **"ان بريطانيا لا نستطيع ضمان تقديم المساعدة المالية للشركات البريطانية التي تتقدم بعطاءات للحصول على عقود في الخارج، وتغطي الأمور المتعلقة بإدارة ضمان الائتمان الأوروبي بقية الأمور بين المصدر الفردي وتلك الإدارة، وقد ساهمنا مؤخرًا بمبلغ (0.5)، مليون جنيه إسترليني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (0.4) مليون جنيه إسترليني للجنة الدولية للصليب الأحمر للعمل في لبنان، وستتحمل حصتنا من تكلفة برنامج المساعدات التابع للمجتمع الأوروبي؛ وستتمكن الشركات البريطانية من التقدم بعطاءات للحصول على العقود المقدمة من ذلك البرنامج، ولا توجد في الوقت الحاضر أي مقترحات أخرى للمساعدات الثنائية للبنان"**[4] .

صرح وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في مجلس العموم البريطاني في جلسته التي عقدت في 25 كانون الثاني (يناير) 1984، إن علاقة الحكومة البريطانية بالحكومة اللبنانية وثيقة وودية، وان الحكومة البريطانية واصلت تقديم الدعم لجهود الحكومة اللبنانية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وانسحاب القوات الأجنبية، فضلاً عن تقديم الدعم المادي لوكالات المساعدة للبنان[5].

واعتبر وزير الخارجية وشؤون الكومنولث ان أغلب المساعدات البريطانية مرت عبر المجموعة الأوروبية التي ساهمت فيها بريطانيا بنسبة(20٪) ، ومنذ كانون الثاني (يناير) 1986، تضمنت تلك المساعدات التزاماً بمبل(650)، ألف جنيه إسترليني

(1) Ibid.
(2) H,C ,Volume 986: debated on Wednesday 11 June 1980.
(3) FCO 93/1099 , Reconstruction aid and technical assistance to Lebanon from UK1979- 1985, London,1986.
(4) The Times, (London)13- June-1983.
(5) H,C, Volume 71: debated on Wednesday 25 January 1984.

لتقديم المساعدات الطبية الطارئة للمخيمات في لبنان ، وتدرس المجموعة تخصيص مبلغ إضافي قدره(2) مليون جنيه إسترليني استجابة لنداءات من وكالات دولية مختلفة، كما ندرس استجابة لنداءات من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين واللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتصل ببرامجهما في لبنان منذ عام 1987 ، بما في ذلك العمليات الطارئة في المخيمات حتى عام 1990[1].

جدول رقم (1) المساهمة السنوية لبريطانيا في البرامج العامة للأونروا في لبنان [2].

السنة	عبر الأونروا	عبر منظمة الصليب الأحمر	عبر المنظمات غير الحكومية البريطانية
1979	–	–	–
1980	–	–	4
1981	–	–	–
1982	–	100	–
1983	–	400	–
1984	1000	500	1
1985	–	500	1
1986	–	150	8
1987	250	400	–
1988	–	200	–
1989	–	–	–
1990	–	–	–

ترى الباحثة ومن خلال الجدول المذكور أن المساهمة السنوية لبريطانيا إلى لبنان تختلف حسب ظروف السنوات التي مرت بها حيث نجد أنها زادت في العام 1984-1983 ثم قلت في العام 1986 مما يؤشر على تدهور الأوضاع الأمنية وغيرها في تلك الحقبة الزمنية.

الخاتمة

1) شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطوراً ملحوظا، لاسيما بعد استقلال لبنان 1946، وتوجت تلك العلاقات بتوقيع اتفاقيات اقتصادية أسهمت بشكل مباشر في تنظيم التجارة بين البلدين، ورفع مستوى الانتعاش الاقتصادي.

2) ساهمت الحروب والصراعات في لبنان خلال فترة 1979- 1982، والدور البريطاني في أنهاء تلك الحروب في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لاسيما وان لبنان كان بحاجة إلى مساعدات اقتصادية للنهوض بالمستوى الاقتصادي وإعادة بناء البنى التحتية التي هدمتها اله الحرب سواء الداخلية أو الخارجية، وبالتالي لعبت الحكومة البريطانية دوراً في تقديم المساعدة اللازمة للبنان

3) اهتم مجلس العموم البريطاني بقضايا لبنان لاسيما القضايا الاقتصادية وأوصى بزيادة الدعم المالي المباشر، او غير المباشر للبنان ، وساهمت الحكومة البريطانية بإعادة ما خربته الحرب خلال فترات مختلفة .

4) قدمت بريطانيا دعما مادياً لوكالات الأمم المتحدة كافة، واجتمعت بشكل دوري ومنتظم مع رؤساء وأعضاء تلك المنظمات الذين أوصوا بزيادة المساعدات البريطانية المقدمة إلى لبنان .

5) كان للدبلوماسية اللبنانية آنذاك الأثر الكبير في إيجاد أرضية للتعاون من خلال عقد العديد من الاتفاقيات مع بريطانيا في ظل وطأة الحروب والصراعات

(1) H,C, Volume 167: debated on Monday 12 February 1990.

(2) الجدول من عمل الباحثة من خلال الاعتماد على محاضر مجلس العموم البريطاني . للمزيد ينظر : H,C, Volume 182: debated on Thursday 13 December 1990

الداخلية التي رافقت تلك الحقبة الزمنية.
ك

المصادر

اولاً : الوثائق غير المنشورة :

● **وثائق وزارة الخارجية البريطانية وشؤون الكمنولث:**

1. FCO 93/1099 , Reconstruction aid and technical assistance to Lebanon from UK1979- 1985, London,1986.

● **وثائق سلسلة المعاهدات :**

1. Treaty,Series,006/1953, Cmnd8739, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic for Air Services between and Beyond their respective territories [with Exchange of Notes], 15- August -1951.

2. Treaty,Series,006/1965: Cmnd2513,Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of the Lebanon constituting an Agreement for the avoidance of Double Taxation on Profits 1965.

3. Treaty Series 006/1965: Cmnd251, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of the Lebanon constituting an Agreement for the avoidance of Double Taxation on Profits derived from Shipping and Air Transport, 6-February-1969

4. Treaty Series 048/1977: Cmnd7204, Decision of the Representatives of the Governments of the Member States of the European Coal and Steel Community, meeting within the Council, opening tariff preferences for products covered by that Community and originating in Lebanon, 28-Jun-1977.

5. Treaty Series TS 009/1983, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic concerning the Deployment of a British Contingent for the Multi-National Force in Lebanon, 31-Jan-1983,

6. Treaty Series TS 009/1986, International Agreement on Olive Oil and Table Olives, 1986, as Amended and Extended, 1993, 1-Sep-1986.

7. Treaty Series 003/1990: Cm5358, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Lebanese Republic for the Promotion and Reciprocal Protection of Investments,16 - Feb-1990.

ثانياً : الوثائق المنشورة :

● **محاضر مجلس العموم البريطاني:**

1. House of Commons, Volume 704: debated on Monday 21 December 1964.

2. H,C, Volume 923: debated on Thursday 22 November 1976.

3. H,C, Volume 921: debated on Thursday 25 November 1976.

4. H,C ,Volume 986: debated on Wednesday 11 June 1980.

5. H,C, Volume 71: debated on Wednesday 25 January 1984.

6. H,C, Volume 167: debated on Monday 12 February 1990.

7. H,C, Volume 182: debated on Thursday 13 December 1990

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

1. باسم احمد هاشم الغانمي، موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الأهلية اللبنانية -1975 1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الكوفة، 2014.

رابعاً: الكتب باللغة العربية والمعربة:

1. بول كينيدي، برلمان الإنسان الأمم المتحدة: الماضي، الحاضر، المستقبل، ترجمة: رؤوف عباس، مؤسسة هنداوي، بريطانيا،2023.

2. عمر عبد الله كامل، التكامل الاقتصادي العربي، مركز الأهرام، القاهرة، 1995.

3. ياسر خزاعلة، تاريخ اللازمة السياسية في لبنان، 1958-1957 دراسة محكمة، دار الخليج، 2007.

خامساً: الكتب باللغة الإنكليزية:

1. Toufic Gaspard, A Political Economy of Lebanon, 1948-2002: The Limits of Laissez-faire, Brill,200.

سادساً: الموسوعات:

1. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

سابعاً: الصحف الأجنبية :

1. The Times, (London)13- June-1983.